«طريق مسدود» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٩٢/٩/١). فقد واصل الوفد الاسرائيلي ترداد مواقفه السابقة الداعية الى التفاوض حول التفاصيل قبل الاتفاق على المبادىء والاسس. وتمشياً مع هذا النهج، قدّم الوفد الاسرائيلي وثيقة من ٣٢ صفحة تناول فيها انتخاب مجلس اداري للفلسطينيين، وصلاحيات هذا المجلس خلال السنوات الخمس لفترة الحكم الذاتي المؤقت قبل البت في الوضع النهائي للضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين.

وقال روبنشتاين ان «الاقتراح الاسرائيلي يتضمّن موافقة على اعطاء المجلس صلاحيات لسنّ قوانين ثانوية وقوانين محدودة واجراء تعديلات دستورية، لكن اسرائيل ترفض منح هذا المجلس صلاحيات سنّ قوانين أساسية، كما هو معمول به في برلمانات الدول المستقلة» (**هآرتس**، ١٩٩٢/٨/٢٧). وأضاف، «ان الوفد الاسرائيلي اقترح تشكيل لجان فرعية لبحث مواضيع مختلفة، مثل الشرطة الفلسطينية والضرائب». واستدرك قائلاً: «بالطبع لا نقصد فصل اسرائيل عن الارض [المحتلة]، حيث ستكون هناك حركة اتصالات وحركة بضائع» (**المصدر نفسه**).

في مقابل هذا الطرح الاسرائيلي، يتطلع الفلسطينيون الى منحهم حكماً ذاتياً لفترة انتقالية يؤدي، تلقائياً، الى دولة مستقلة، على ان يكون المجلس المنتخب للحكم الذاتي هو مصدر الصلاحيات خلال الفترة الانتقالية، مع مظاهر سيادة، مثل طوابع البريد والعملة وعلم وطني وغيرها. كما يرى الفلسطينيون ان يكون المجلس المنتخب موسّعاً عدد أعضائه ١٨٠ عضواً، ويتمتع بصلاحيات تشريعية، وادخال القدس الشرقية ضمن حدود الحكم الذاتي (**معاريف**، ١٩٩٢/٨/٢٤).

لكن اسرائيل رفضت مثل هذا الطرح، وبرّر رئيس الحكومة، رابين، هذا الرفض، بقوله: «ان اقامة مجلس تشريعي سيؤدي، بالضرورة، الى اقامة دولة فلسطينية، وهذا ما لا نوافق عليه». واتهم م.ت.ف. بعرقلة التقدّم في مسار التسوية (**هآرتس**، ١٩٩٢/٩/٤). وأضاف بأن الفلسطينيين يتهربون من مواجهة القضايا الحقيقية، «وتكتيكهم هو الحديث عن حقوق الانسان والاعتقالات وهدم البيوت. انهم يتناولون اعراض المرض وليس المرض نفسه» (**دافار**، ١٩٩٢/٩/٦).

شاركه في هذا الرأي وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، الذي وجّه نقداً لموقف الوفد الفلسطيني، واتهمه بالخشية من الدخول في مناقشة القضايا الجوهرية، وقال ان «نجاح المفاوضات يتوقف على شجاعة وقدرة الوفد الفلسطيني في اتخاذ القرارات» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٩٢/٩/٤).

ومن جهته، قال رئيس الوفد الفلسطيني انه لا تزال هناك هوة عميقة تفصل بين الموقفين، الاسرائيلي والفلسطيني، ازاء القضايا الجوهرية المتعلّقة بالمفاوضات. وأكد ان الوفد الفلسطيني لم يلمس أي تغيير حقيقي في الموقف الاسرائيلي، مشيراً الى ان الاسرائيليين يحاولون التملّص من مناقشة القضايا الجوهرية وجرّ الوفد الفلسطيني الى بحث أمور تفصيلية (**عل همشمار**، ١٩٩٢/٩/٣).

وفي المرحلة الثانية من الجولة السادسة التي استؤنفت بتاريخ ١٩٩٢/٩/١٤، أعلن رئيس الوفد الاسرائيلي، انه قدّم الى الوفد الفلسطيني اجوبة تشكّل قاعدة جيدة لاستئناف المحادثات؛ مؤكداً انه لا ينبغي تجاوز الاطار الذي حدّد في مؤتمر مدريد، أي يجب التركيز حول اقامة الحكم الذاتي في الاراضي المحتلة من دون اتخاذ قرار مسبق بشأن الوضع النهائي لهذه الاراضي (**معاريف**، ١٩٩٢/٩/١٥).

ومن جهته، صرّح رئيس الوفد الفلسطيني، ان الرد الاسرائيلي على المقترحات الفلسطينية ليس مرضٍ؛ لكن الفلسطينيين سيدرسونه بامعان. وطالب، مجدداً، بالوقف الفوري والشامل لاعمال الاستيطان في الارض المحتلة (**المصدر نفسه**). كذلك، قام الوفد الفلسطيني بتقديم وثيقة الى الوفد الاسرائيلي تتضمّن ثلاث نقاط: وجوب اعتبار قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢ أساساً لمراحل المفاوضات كافة، الانتقالية والنهائية؛ ضرورة تركيز المفاوضات حول الاراضي كافة التي احتلت في العام ١٩٦٧؛ ايجاد الحلول المناسبة لمشكلة فلسطينيي الشتات، وبأن الوثيقة الاسرائيلية لا تشكّل أساساً للمفاوضات، بل الوثيقة التي يتمّ بلورتها من